الأخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي على ضوء قانون العقوبات المعدّل رقم 20-06

Fake news on social media in light of amended penal code 20-06

آمال بن حمادي ♦
جامعة الجزائر1 - الجزائر
a.benhamadi@univ-alger.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/22 تاريخ القبول: 2022/05/05 تاريخ النشر: 2022/06/03

الملخص:

تمحورت هذه الدراسة حول تأثير نشر الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي في تضليل وتغليط الرأي العام وتأثيراتها المتشعبة أمنيا وسياسيا واجتماعيا وحتى اقتصاديا، فهي تشكل خطرا كبيرا يهدد استقرار الدولة وأجهزتها الأمنية فهي قادرة على خلق حالة من الفوضى والتشكيك في المجتمع، نظرا لسرعتها الهائلة في الانتشار خاصة في ظل الإعلام الجديد، بالإضافة إلى صعوبة التصدي لها، ما جعل المشرع الجزائري يستحدث نصوص قانونية رادعة في قانون العقوبات لمروّجي الأخبار الكاذبة.

وخلصت الدراسة إلى غياب الرقابة الفعلية على ما ينشر في منصات التواصل الاجتماعي بطرق حديثة تتماشى مع التطور الرقمي الحاصل في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة للحد من ترويجها.

الكلمات المفتاحية: الأخبار الكاذبة، مواقع التواصل الاجتماعي، قانون العقوبات، الأمن العمومي.

Abstract:

This study focused on disseminating fake news on social media, which aims to manipulate public opinion,These fake news are amplified and disseminated quickly through social media, and pose a great threat to the stability of the state and its security apparatus ,it can also create a state of chaos and suspicion in society.

For this reason, the Algerian legislator has created legal provisions in the penal code for promoters of fake news.

The study concluded that this disinformation is due to the absence of real censorship, which verifies what is published on social media platforms to limit its promotion.

♦ المؤلف المرسل

الأخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي على ضوء قانون العقوبات المعدّل رقم 06-20

Keywords: Fake news, Social media, Penal code, General system.

مقدمة:

فرضت قضية الأخبار الكاذبة نفسها في وقتنا الراهن وهذا لما لها من انتشار واسع في وسائل الإعلام المختلفة، سيما على شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت واقع ملموس في عصر اتسم بالسرعة في توفير المعلومة، وبات من المعروف أن زيادة تفشي الأخبار الكاذبة يزداد في ظل الأزمات والكوارث الطبيعية والأوبئة العالمية.

وهذا ما نشهده مع ظهور فيروس كورونا المستجد الذي خلق إجراءات اضطرارية وتطبيقها بشكل صارم وفوري كالحجر الصحي لمحاربة تفشي الفيروس بين المواطنين، فوجدت الأخبار الكاذبة مسرحا لها تتسرب فيها بشكل مخيف لنشر الهلع والخوف حول العالم، خاصة مع إمكانية كل شخص نشر الأخبار على منصة التواصل الاجتماعي ومشاركتها مع الغير دون عناء التأكد من صحتها.

والجزائر ليست بمنأى عن ذلك فقد عرفت الأخبار الكاذبة انتشارا كبيرا في ظل ظهور الفيروس خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق بث فيديوهات وصور مفبركة مما زرع الخوف والهلع في نفوس المواطنين، ولأن الأخبار المغلوطة يمكن أن تمس بالنظام العام وبأمن واستقرار المجتمع فقد دعى العديد من الأساتذة والخبراء القانونيين إلى ضرورة إعداد قانون للتصدي لمثل هذا النوع من الأخبار، وبالفعل تم إدراج نص قانوني جديد يجرم فعل نشر الأخبار الكاذبة من خلال قانون العقوبات المعدل رقم 20-06 والمؤرخ في 28 أفريل 2020 في فصله السادس مكرر بعنوان" نشر وترويج أخبار أو أنباء تمس بالنظام والأمن العموميين"، والذي جاء فيه نص المادة 196 مكرر التي تضمنت معاقبة كل من ينشر أخبار كاذبة عمدا بأي وسيلة كانت من شأها المساس بالأمن والنظام العموميين بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات على أن تضاعف العقوبة في حالة العود.

وتكمن أهمية الدراسة في خطورة الانتشار الواسع للأخبار المفبركة في وسائل الإعلام الحديثة سيما في وسائل التواصل الاجتماعي وتداولها بشكل سريع بين الأفراد دون التحقق من مصداقيتها، وهذا لما لها من أبعاد على جميع المستويات، ما جعل المشرع الجزائري يستحدث نصوص قانونية لمواجهة الظاهرة والتصدي لها،و اقتضت ضرورات الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف أبعادها وآثارها على الغير مع تحليل النص القانوني المُستحدث في قانون العقوبات.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: **كيف ساهمت النصوص القانونية المستحدثة بموجب قانون العقوبات المعدل 20-06 والمتعلقة بتجريم مُروّجي نشر الأخبار الكاذبة في التصدي لها في ظل الإعلام الجديد؟**

حيث شكل موضوع الأخبار الكاذبة جدلا واسعا في وقتنا الحالي سيما مع ظهور فيروس كورونا الذي خلق حالة من الفزع والخوف في نفوس المواطنين نظرا لانتشار الأخبار الزائفة حوله، ما جعل المشرع الجزائري يحاول جاهدا لإيجاد آليات قانونية لمواجهتها حيث أصبحت تشكل خطرا متزايدا على النظام والأمن العموميين،

وعليه سنتطرق في هذه الدراسة إلى مبحثين أساسيتين:

- مفهوم الأخبار الكاذبة في ظل البيئة الرقمية الحديثة.

- تأثير الأخبار الكاذبة والآليات القانونية لمواجهتها.

المبحث الأول:مفهوم الأخبار الكاذبة في ظل البيئة الرقمية

بات في الوقت الراهن استعمال الفرد لمواقع التواصل الاجتماعي حتمية لا مفر منها في العديد من الاستخدامات، ناهيك عن استعمالها كوسيلة للاتصال والاطلاع على الأخبار وسرعة هذه الأخيرة في التدفق والانتشار صعّب من التأكد من صحة هذه الأخبار عن عدمها، وهذا ماساهم في ترويج الأخبار المغلوطة في وقتنا الحالي خاصة مع ظهور فيروس كورونا المستجد.

المطلب الأول: مفهوم الأخبار الكاذبة

مصطلح الأخبار الكاذبة مُتعدد المعاني ومثير للجدل ويختلف في السياق الذي يستعمل فيه وهناك العديد من التعريفات التي قدمت من طرف باحثين أو منظمات ضمن دراسات إعلامية وسنقدم البعض منها.

الفرع الأول:تعريف الأخبار الكاذبة

نشرت دراسة إعلامية في المملكة المتحدة عن جامعة "بورنماوث" عرّفت مصطلح الأخبار الزائفة على أنّها" نوع من العلاقات العامة يُظهر تحيزا مبالغا في بعض الحقائق يحجب البعض الآخر"، كما لخصت دراسة جامعة "بورنماوث" تعريف الأخبار الكاذبة بأنها" الانتشار المتعمد للتضليل، سواء كان ذلك عبر وسائل الإعلام التقليدية أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي"[1].

كما يُمكن اعتبار الأخبار الزائفة أنّها أي معلومات المقصود منها أن يكون غالبا كاذبة أو مضللة، ويعمد الكثيرون إلى نشر الأخبار الكاذبة لغايات عدة وتنحصر غالبيتها في الرغبة في التأثير، في ظل قدرة الإعلام الاجتماعي على الوصول لملايين المستخدمين في أماكن عدة[2].

وقد عرّفها الدكتور مختار التهامي على أنها ترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع أو تعمُد المبالغة والتهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح

[1] - يساري سناء، إعلام الأزمة الخليجية للأخبار المزيف، تقرير لمركز الدوحة لحرية الإعلام، قطر، 2017، ص 20

[2] - لحمر نبيل، الأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي و آثارها على اتجاهات الرأي العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 582،581.

والتعليق عليه بأسلوب مغاير للواقع والحقيقة، وذلك بهدف التأثير النفسي- في الرأي العام المحلي أو الإقليمي أو العالمي أو القومي تحقيقا لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق دولة واحدة أو عدة دول[1].

وعرّفها "ريبير" في قاموسه لعلم النفس بأنّها" تقرير غامض أو غير دقيق أو قصة أو وصف يتم تناقله بين أفراد المجتمع عن طريق الكلمة المنطوقة غالبا، وتميل إلى الانتشار أوقات الأزمات وتدور حول أشخاص أو أحداث يُمثلون أهمية لأفراد المجتمع في ظل توفر المعلومات الغامضة عن هؤلاء الأشخاص أو الأحداث"[2].
وعليه فان الأخبار الكاذبة لا تشمل فقط الكذب واختلاق الخبر وإنّما تشمل أيضا استخدام الحقائق الناقصة والمشوشة للوصول إلى هدفها وخلق قناعة جديدة لدى الرأي العام بهدف تضليله والتأثير عليه.

الفرع الثاني: أساليب الأخبار الكاذبة

لقد قدمت دراسة أجراها "أديسون تاندوك" و" تشنغ وي ليم" و"ريتشارد لينغ" سنة 2017 ونشرتها مجلة "ديجيتال جورناليزم"، مراجعة للدراسات التي استخدمت مصطلح الأخبار الكاذبة وجدوا أنها تتخذ أساليب متعددة من أجل تحقيق مرادها وتمثل فيما يلي:

1-أسلوب السخرية: هو أسلوب قائم على استخدام الفكاهة والمبالغة في توصيف الأحداث الجارية ويعتمد على تسلية وإضحاك الجمهور،فيتم أحيانا اختلاق قصص إخبارية بالكامل وغالبا ما يعتمد على استخدام الرسومات التوضيحية بطريقة ساخرة، ويهدف هذا الأسلوب إلى نقد القضايا السياسية و الاجتماعية فهي تحوي جانبا من المعلومات الضمنية فمن يشاهده يستطيع فهم الوضع الحالي في بلد ما[3].

2- التضليل: هي الأخبار التي تكون مبنية على تزييف الحقيقة فهي معلومات حقيقية موظفة في سياق خاطئ وغالبا ما تحمل حقائق واقتباسات تم انتقائها بدقة ومن الصعب كشفها بسهولة وتميز فبركتها، أي إظهار شيء بخلاف ما هو خفي أو إخفاء أمر واقعة عن طريق إظهار واقعة أخرى وهي طريقة تضليلية يجري عبرها الإلهاء عبر المظاهر المتعارضة مع الحقيقة والواقع[4].

3-التلاعب بالمحتوى: يقع التلاعب بالمحتوى الأصلي سواء معلومة أو صورة بهدف الخداع فهي تشكل رسالة غير حقيقية ومضللة، ومن أكثرها نجد التلاعب بالصور الذي أصبح أمرا سهلا وسريعا بفعل ما أتاحته وسائل الاتصال الحديثة من إمكانية تعديل الصور باستخدام برامج وتقنيات حديثة معينة.

---

[1] - أبو النصر سامية، الإعلام والعمليات النفسية في ظل إستراتيجية المواجهة، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010، ص 22

2- أكحيل رضا عيد حمودة، الشائعات في المواقع الإخبارية الأردنية وتأثيرها على الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، الأردن، 2015، ص 22،23.

[3] - أبو عرقوب عمر، الأخبار الكاذبة تغريد داخل السرب، مجلة الصحافة، العدد 13، 2019، ص 20.

[4] - كلود يونان، التضليل الكلامي وآليات السيطرة على الرأي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 134.

4-الربط الخاطئ: حيث تكون الأخبار ذات صلة خاطئة تحمل عناوين ليس لها ارتباط بالموضوع، ويتم بثها عن طريق وسائل الإعلام السمعية البصرية المنشورة أو المذاعة أو نشرها عبر أي وسيلة كانت.

5-المحتوى الانتحالي: هي أخبار يتم فيها انتحال هوية شخصيات سياسية أو فنية مشهورة عن طريق تصميم صفحات أو إنشاء حسابات وهمية ينشر فيها أخبار ومضامين كاذبة أو إنتاج مقاطع فيديو مفبركة ومعدلة باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فتحصل مشكلات حقيقية عندما يجد الصحفيون أسماهم على مقالات لم يكتبوها[1].

6- التلفيق: حيث أن الأخبار فيها تحمل مضامين كاذبة ولا أساس لها من الصحة وتجعل المتلقين لها يؤيدون موقف خاطئ أو تغيير صورة معينة في أذهانهم.

وعليه فان نشر الأخبار المغلوطة بمختلف أنواعها وأساليبها يحمل غاية واحدة وهي إرباك الأفراد والتلاعب بأفكارهم لتحقيق أهدافهم الشخصية والتأثير على أكبر عدد ممكن من المتلقين.

المطلب الثاني: الأخبار الكاذبة ووسائل التواصل الاجتماعي

وجد مروجي الأخبار الكاذبة وسائل التواصل الاجتماعي أرضية خصبة في نشرها بصفة سريعة وبشكل متكرر مع إمكانية تشاركها مع الغير ممّا أدى إلى الانتشار الفيروسي للمعلومات المضللة والخاطئة ما يجعل من الصعب السيطرة عليها بفعل التدفق المعلوماتي الهائل، كما تساهم بشكل كبير في تفعيل التواصل بين المشاركين وقبل التطرق إلى العلاقة بين الأخبار الكاذبة بوسائل التواصل الاجتماعي سنقدم تعريفات للمواقع الاجتماعية وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف وسائل التواصل الاجتماعي

أولا : تعريفها:

تُعد مواقع التواصل الاجتماعي من أهم تطبيقات الانترنيت في السنوات الأخيرة، فهي خلقت مجتمعات افتراضية تنطوي على أنماط من التفاعل والسلوك وجذبت ملايين المستخدمين من مختلف الأماكن والأعمار.

فهي منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح لمشتركيها بإنشاء مواقع خاصة بها، ومن ثمّ ربطها من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات وقد أطلق عليها كلمة اجتماعية لأنها أتت من مفهوم بناء المجتمعات، بهذه الطريقة يستطيع المستخدم التعرف إلى أشخاص لديهم اهتمامات مشتركة في تصفح الانترنيت والتعرف على المزيد من المواقع[2].

[1]- بلحمر نبيل، مرجع سابق، ص 583،584.

[1]- مفضي الشمري أحمد محمود، اعتماد الصحفيين الكويتيين على تويتر كمصدر للمعلومات حول قضايا الفساد، رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، الكويت، 2017، ص 491.

وعرّفها "زاهي راضي" أنها مواقع تسمح من خلالها للمشترك أن يكون له ملف شخصي- بمثابة سيرة ذاتية أو بطابقة تعريف تُمكنّه من بناء علاقات وصداقات عبر هذه الشبكة"[1].

ومن المعروف أن الإعلام الجديد لم يتوقف فقط عند تبادل المعلومات والآراء بين المشتركين وإنما أحدثت هذه الوسائل الإعلامية الجديدة ثورة نوعية في محتوى الاتصال متعدد الوسائط الذي يتضمن الصور والنصوص ومقاطع الفيديو وملفات الصوت.

ولوسائل التواصل الاجتماعي تعريفات عديدة، إلا أن جميع وسائل التواصل الاجتماعي في مفهومها الأساسي هي منصات على الانترنيت أو الهاتف المحمول تتيح التفاعل الثنائي الاتجاه عبر محتويات ينتجها المستخدمون أنفسهم فضلا عن التواصل بينهم، ومن ثمّ فوسائل التواصل الاجتماعي ليست كوسائل الإعلام التي لا تخرج إلا من مصدر واحد وإنما عبر منصات صممت خصيصا للتفاعل مع المعلومات ومع مصدرها[2].

ثانيا:خصائصها:

تتميز الشبكات الاجتماعية بعدد من الخصائص التي تجعلها تتميز عن بقية التطبيقات والمواقع في شبكة الانترنيت، الأمر الذي ساهم في رفع أسهم هذه المواقع بالنسبة للمستخدمين ونُورد بعض الخصائص كالتالي:

- **الذاتية:** الخطوة الأولى للدخول إلى الشبكات هي إنشاء صفحة معلومات صفحة شخصية وهي الصفحة التي يستخدمها المستخدم ويطورها من خلال التعريف بنفسه من خلال النص، الصورة، الموسيقى، والفيديوهات وغيرها من الوظائف الأخرى.

- **غياب التزامنية:** ويقصد به عدم الحاجة لوجود المرسل والمتلقي في نفس الوقت، فالمستخدم بإمكانه الحصول على المحتوى في أي وقت يريده.

- **المشاركة والتفاعلية:** الإعلام الاجتماعي يشجع المشاركات ورجع الصدى من كل من هو مهتم فهو يلغي الخط الفاصل بين المستخدم والمتلقي أي بشكل آلي دون تدخل يدوي، ويمكن أيضا التعليق عليها وإبداء الرأي والمناقشة.

- **متعدد الوسائط:** حيث حصلت ثورة نوعية في المحتوى الاتصالي الذي يتضمن مزيج من النصوص وملفات الصور ولقطات الفيديو، وهذا المحتوى المتعدد الوسائط انتشر بشكل هائل خلال السنوات الماضية عبر ما يعرف بصحافة المواطن وكان له تأثيرات اجتماعية وسياسية وتجارية كبيرة تستلزم الاهتمام بها ودراستها.

[2] -عبد الرحمان عمار، جمهورية الفيسبوك، دار بغدادي للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 40.

[3]- آسبلوند إريك، بورون نيل، قريشي س.بي، ليمو آندرو، وسائل التواصل الاجتماعي- دليل عملي للهيئات المعنية بالإدارة الانتخابية، 2015، ص 10.

- - **التحكم في المحتوى المعروض:**حيث يتم إتاحة روابط للخدمات والأدوات التي يمكن استخدامها في إضافة الأصدقاء وتحديد من يرغب في تحديد أنشطته وروابط المواقع والصفحات التي ترغب في عرض محتواها لديه، فالمستخدم هو فقط من يحدد المحتوى الذي سيعرض على صفحته[1].

- **العالمية:** حيث تلغى الحواجز الجغرافية والمكانية وتتحطم فيها الحدود الدولية فهي فاتحة مصرعيها للعالم بأسره، حيث يستطيع الفرد التواصل مع شخص أخر في أي نقطة من العالم متواجد فيها فهي تختزل الزمان والمكان.

ومما سبق نجد أنه رغم الخصائص العديدة لوسائل التواصل الاجتماعي إلا أن أهمها هي القدرة على تحقيق التواصل بين الأفراد دون مكانية أو زمانية أو قيود على الحرية مع إمكانية نقل محتوى أي رسالة ،سواء كانت مرئية أو صوتية أو مكتوبة وقدرة الفرد على التأثير في عالم مفتوح من خلال وسائل تعبير منخفضة التكلفة وواسعة الانتشار، بالرغم من أن الاعتقاد الذي كان سائدا عند ظهور وسائل الاتصال الاجتماعي أنها مجرد مواقع لتكوين صداقات والتواصل مع الأصدقاء، وتبادل الصور ومقاطع الفيديو لكنها مع مرور الوقت أظهرت قدرتها الهائلة على التأثير.

الفرع الثاني: علاقة الأخبار الكاذبة بوسائل التواصل الاجتماعي

ازداد النقاش حول قضية الأخبار الكاذبة التي يروج لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي نظرا لتأثيراتها العديدة اجتماعيا وأمنيا وسياسيا واقتصاديا، بالنظر إلى الكم الهائل من الأخبار والمعلومات والصور وأشرطة الفيديو التي يجري تداولها يوميا في منصات التواصل الاجتماعي وعدم التقصي- عن مصادرها أو التحقق من صحتها في أغلب الأحيان مما يزيد القضية تعقيدا.

ومن المعروف أن هذه الأخبار الزائفة تزداد انتشارا في ظل الأزمات والكوارث والأحداث العالمية، مثلما يحدث في وقتنا الراهن فبعد ظهور فيروس كورونا تفاقمت معه الأخبار المغلوطة حوله مما خلق حالة من الخوف والهلع بين المواطنين، وقد تؤدي هذه الأخبار إلى زعزعة استقرار بلد بأكمله من خلال التلاعب برأيه العام، وما يزيد الطين بلة هو أن الأزمة تتعلق بجوانب طبية وعلمية وصحية وبحياة الفرد نفسها، ولذلك كان للأخبار الكاذبة في هذه الأزمة تحديدا جوانب خطيرة تتعلق بإرشادات ونصائح خاطئة عن طرق وهمية للوقاية والعلاج من الفيروس.

وقد أثبت استطلاع رأي أجراه موقع "يوكوف" أن 54 بالمئة من المستخدمين يلجؤون إلى مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار، في حين أن 24 بالمئة منهم فقط يستطيعون التفرقة بين الأخبار الكاذبة والمفبركة مما يزيد من خطورة تداول الأخبار المغلوطة على شبكات التواصل الاجتماعية، وسلّطت صحيفة"الاندبندنت" الضوء على الأخبار المضللة وتأثيرها على الأزمات وكيف أسهمت في إشعال نار الفتيل مثلما حدث في الأزمة الخليجية من تراشق إعلامي ونشر الأخبار غير صحيحة، مشيرة إلى أن الأزمة بدأت عندما اختُرق موقع وكالة

[1]- عبد الهادي صبرينة، أثر خصائص مواقع التواصل الاجتماعي في القيم المختلفة لدى الشباب في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2019، ص 30.

الأنباء القطرية ونشر بيان مفبرك منسوب لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وغيرها من الأحداث المصطنعة التي لا علاقة لها بالواقع[1].

ومن أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدمت في مثل هذه الأعراض والتي تعتبر أكثر استعمالا ولها أكبر عدد من المستخدمين، نجد الفايسبوك فهو موقع التواصل الاجتماعي الأكثر شهرة منذ ظهوره عام 2003، وتتعدد الجهات التي تستخدم الفايسبوك في الوقت الحالي وتتعدد الأغراض أيضا، فقد نشرت شركة التحليلات الشهيرة "جمب شوت" في ديسمبر 2017 تقريرا حول المواقع التي تنشر الأخبار الوهمية والمضللة وتعتمد بشكل كامل على موقع التواصل فيسبوك في الحصول على أعلى معدل زيارات لها، وجاء في التقرير أن المواقع الوهمية تحصل على أكثر من 70 بالمائة من حركة المرور الخاصة بها من خلال زيارة المستخدمين القادمة من فيسبوك[2].

حيث هناك أكثر من 300 مليون صورة يتم تحميلها على الفيسبوك يوميا وفي المتوسط يتم إنشاء 5 حسابات فيسبوك في كل ثانية، ناهيك عن ارتفاع الطلب على مقاطع الفيديو حيث بلغ عدد مشاهدات الفيديوهات حوالي 8 مليارات يوميا،هذه الإحصائيات تفيد بالرهانات التي تواجه المصداقية في تقديم المعلومات والأخبار وكيفية تداولها عبر مثل هذه المواقع عامة وعبر موقع فيسبوك خاصة الذي عرف انتشارا في العالم خاصة أنه مجاني الاستخدام[3].

ونلاحظ مما سبق أن مواقع التواصل الاجتماعي تم استعمالها في استخدامات متعددة وبحسب رغبة وتوجه مستخدميها سواء بالسلب أو الإيجاب، خاصة وأنها منبرا لتناقل المعلومات والأخبار بطريقة سريعة وفعّالة ممّا جعلها عرضة لاستغلالها في ترويج الأخبار الكاذبة والمغلوطة من أطراف معينة للتأثير على الرأي العام .

فهذه المواقع الاجتماعية يبرز دورها أكبر خلال الأزمات التي تكون فيها مثل هذه المواقع وسيلة متاحة للجميع لإبداء آرائهم وانتقاداتهم وتعليقاتهم ولتبادل وجهات النظر مع الغير، فهي قادرة على تصعيد وتأجيج أي أزمة لكنها في نفس الوقت قادرة على تهدئتها وإخمادها كذلك فهي بدورها سلاح ذو حدين نتائجها مرتبطة بأسباب وكيفية استخدامها.

[1]- الديلمي عبد الرزاق، إشكاليات الأخبار المفبركة وتأثيرها في تشكيل الرأي العام، دراسات إعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2018، ص 03.

[2]- عبد الهادي صبرينة، مرجع سابق، ص 142،141.

[3]- بوخاري مليكة، الأخبار المغلوطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في أحداث احتجاجات السترات الصفراء بفرنسا، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 09، ص 159.

المبحث الثاني: آثار الأخبار الكاذبة على النظام والأمن العموميين والآليات القانونية المستحدثة لمواجهتها

تواجدت الإشاعات و الأخبار الزائفة منذ القدم غير أنها ليست بنفس سرعة الانتشار والتأثير بالصورة التي عليها في الوقت الحالي نظرا لارتباطها بوسائل الاتصال والإعلام الحديثة، ويعتبر ترويج الأخبار الكاذبة من أخطر أسلحة الحرب النفسية في التأثير على الروح المعنوية للأفراد والجماهير وبث الروح الانهزامية والتشكيك في كل شيء خاصة في ظل الأزمات.

المطلب الأول:آثار الأخبار الكاذبة على النظام والأمن العموميين:

مهما تعددت أهداف ودوافع الشائعات والأخبار المزيفة فغالبا ما يكون المقصود من ورائها الإضرار باقتصاد بلد ما أو بنظامها السياسي أو الأمني، وتشترك جميعها في التأثير السلبي على الفرد والمجتمع وإضعاف معنوياته مما يلحق أضرارا بالمصلحة العامة والنظام العام ويُمكن أن يصل إلى تهديد استقرار الدول والحكومات، ما جعل هذه الأخيرة تولي اهتماما كبيرا لقضية الأخبار الكاذبة وتعمل جاهدة للتصدي لها بشتى الآليات القانونية والوسائل التقنية الحديثة وفرض رقابة شديدة على كل تطبيقات ومنصات التواصل الاجتماعي، وسنورد فيما بعض آثارها في مجالات متعددة.

الفرع الأول: في المجال السياسي والأمني

وفي المجال الأمني تجعل الإشاعات والأخبار الزائفة من الرأي العام رأيا مضللا وقوة ضاغطة تفرض هيمنتها على الحكومة وصانعي القرار فيها فهي تشكل خطرا كبيرا يهدد استقرار نظام الدول، فهي قادرة على خلق حالة من الفوضى و البلبلة في المجتمع والتشكيك بمدى مصداقية الجهات الأمنية المسؤولة في الدولة.

أما في المجال السياسي فتطال الأخبار الكاذبة الحراك السياسي لكثير من الدول بسبب مواقف معينة وغالبا ما تكون هذه الإشاعات مدروسة وفق استراتيجيات تُعد من قبل أجهزة إستخباراتية، ومراكز دراسات إستراتيجية لضرب مواقف سياسية معينة في بلد ما لنيل مكاسب سياسية متعددة أو تعكير صفو العلاقات مابين دولة وأخرى أو مغالطة البعض لاتخاذ مواقف مغايرة لقناعاته.

إنّ الحديث عن الأخبار الكاذبة ذات الطابع السياسي يقودنا إلى الحديث عن الاختلاف فيما إذا كانت هذه الأخبار تطال السياسة الداخلية أو الخارجية للبلاد، إذ أن استخدام الشائعات والأخبار الزائفة في السياسة الداخلية تكون أكثر ترويجا في أوقات الانتخابات بهدف الكسب السياسي للأحزاب والنيل من قادة الأحزاب السياسية المنافسة، عن طريق البحث في ماضي مرشح الحزب المنافس وخلق أقاويل وأكاذيب حوله من أجل إضعافه معنويا ويؤدي بالجماهير إلى عدم الثقة به، وهذا يحدث في الأنظمة الديمقراطية الحرة حيث يوجد إعلام حر وحرية التعبير وإبداء الآراء المختلفة، ومع ذلك هناك انتشار واسع لهذه الأخبار وبالمقارنة

مع البلدان التي تفتقر لأدنى الحريات فان الشائعات تجد لها مسرحا كبيرا لتسويقها وهو ما يمثل خطرا كبيرا على هذه الدول[1].

غير أنه في مجال السياسة الخارجية للبلاد فمازالت الأخبار المضللة تمثل جزءا من الحرب النفسية وحرب المعلومات التي تهدف إلى التأثير على أصحاب صنع القرار في الحكومات وعلى القادة العسكريين، بغرض توجيه سلوكياتهم وإدراكهم بشكل يخدم مصلحة صاحب الإشاعة بالإضافة إلى زعزعة الثقة بالقدرات والاستعدادات العسكرية.

وعليه فانّه يمكن اعتبار أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت سلطة مؤثرة على الشعوب والدول خاصة بعد ما شهدته البلاد العربية من اضطرابات أمنية والتي كان وراءها دعوات للتظاهر وإسقاط النظام وهذا بتغليط الرأي العام وإثارة الفتنة في المجتمع بنشر أخبار كاذبة مست أمن واستقرار الدول.

الفرع الثاني: في المجال الاقتصادي والاجتماعي

تتعرض اقتصاديات العديد من الدول إلى اهتزازات بين الحين والآخر، ذلك لما تتعرض له أسواقها من منافسة غير مشروعة من قبل أسواق خارجية وفي غالب الأحيان ترتكز هذه المنافسة على شائعات باطلة ومغرضة، وغالبا ما تطال القطاعات الإنتاجية التي تتصف بالدخل الوفير التي تعتبر إحدى ركائز اقتصاديات الدول، كقطاع السياحة مثلا وما حدث للملكة الأردنية الهاشمية حيث طالتها أخبار كاذبة حول تلوث مياه الشرب في العاصمة عمان وهذا مع بداية فصل الصيف ما سبب شلل في الموسم السياحي في ذلك العام.

كما يستغل مُروّجو الأخبار الزائفة بعض الظروف التي تحصل أحيانا لأي بلد كانتشار البطالة وارتفاع الأسعار ونقص المواد والسلع، ويُركز مُرّوجو هذه الإشاعات على تلك الظواهر لكي يشككوا بالوضع الاقتصادي ككل ويمكن أن تسلط على المنشآت الاقتصادية الكبرى بقصد عرقلة سير عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية[2].

وهذا ما حدث في الجزائر مؤخرا حيث استغل مروجو الأخبار الكاذبة فيروس كورنا الذي سبب حالة من الهلع والرعب بين المواطنين لنشر أخبار زائفة مفادها غلق جميع محطات الوقود، ما سبب طوابير كبيرة أمامها والازدحام وعرقلة عملية السير المروري، مما استدعى تكذيب الأمر من السلطات المعنية عبر وسائل الإعلام، والقبض على مُروّج الخبر الكاذب من طرف مصالح الأمن وإحالته على المحكمة.

إن المجتمع الذي تنتشر فيه الشائعات يكون مُعرض لتدني تدفق المعلومات وضعف دور وسائل الإعلام كمصدر لتقديم المعلومات الصحيحة وحجب الحقائق، مما يُحدث غموضا وبلبلة تحُول دون التعرف على صحة وحقيقة

[1]- بن مزهر صالح الشمري اسماعيل، الإشاعة في الصحافة الالكترونية العربية وتأثيرها على المجتمع، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص 184،183.

[2]- عباس عبد العزيز ابراهيم صفاء، الإشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد08، العدد 20، 2019، ص 05.

الأخبار الزائفة ما يخلق إرباكا للناس ويؤثر على مصداقية الرأي العام ويفسح المجال لانتشار الأكاذيب والأخبار المبنية على مقاصد سيئة ويبث طاقات سلبية في المجتمع تؤدي به إلى شل حركته وفاعليته وإنتاجه وتتغلغل الأمراض الاجتماعية فيه، ويعم الفساد وتسود الفوضى وتنتشر الجريمة مما ينعكس سلبا على البلد بأكمله وعلى مرتكزاته الاقتصادية والأمنية والإجتماعية فهي وسيلة لإضعاف العلاقات الاجتماعية واضطرابها كالإصابة بالقلق والتوتر والتشكيك بكل شيء.

وتكمُن خطورة الإشاعات والأخبار المضللة أنها تساهم على نشر الفتن وتفكك وحدة المجتمع، بحيث يصبح ممزقا وتضعف معنوياته والعمل على تدمير القوى المعنوية وبث الفرقة والشقاق بين أفراد المجتمع ويعتقد الكثير من خبراء علم النفس والاجتماع أن تأثير المعلومات المضللة في وسائل التواصل الاجتماعي يعادل تأثير وسائل الإعلام والصحافة.

المطلب الثاني: الآليات القانونية المستحدثة لمواجهة مُروّجي الأخبار الكاذبة

تعددت أشكال نشر الأخبار الكاذبة خاصة مع ظهور فيروس كورونا حيث استغل مروّجيها الفرصة لترويع المواطنين وزرع الهلع في نفوسهم عن طريق نشر صور وفيديوهات مفبركة.

وفي اطار محاربة كل أنواع التهويل وتغليط الرأي العام،استحدث المشرع الجزائري نص قانوني يُجرّم فعل نشر الأخبار الكاذبة وتعاقب مروجيها ضمن قانون 06/20 المؤرخ في 28 أفريل 2020 يعدل الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات من خلال الفصل السادس مكرر المعنون بـ"نشر وترويج أخبار أو أنباء تمس بالنظام والأمن العموميين"، والذي جاء فيه نص المادة 196 مكرر" يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج، كل من ينشر أو يُروّج عمدا، بأي وسيلة كانت أخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور يكون من شأنها المساس بالأمن العمومي أو النظام العام،تضاعف العقوبة في حالة العود."

الفرع الأول: تكوين جريمة نشر الأخبار الكاذبة

جريمة نشر الأخبار الكاذبة كغيرها من الجرائم تعتمد على ركنين،أحدهما مادي و الآخر معنوي وهي الأركان العامة لكل جريمة، إلى جانب ركن خاص لقيام الجريمة وهي أن ترتكب الأفعال المكونة لها بأحد الطرق العلانية وسنتناول فيما يلي بالتفصيل أركان جريمة بث الأخبار الكاذبة.

أولا:الركن المادي:

يقصد بالركن المادي المظهر الخارجي للجريمة الذي تظهر به وعن طريقه يتحقق الاعتداء على المصلحة المحمية، فالفعل في الجريمة هو كل تصرف جرمه القانون سواء كان ايجابيا أو سلبيا كالترك والامتناع ما لم يرد

نص على خلاف ذلك، فهو النشاط الذي يصدر مطلقا سواء وقع باليد على هيئة قول أو صوت أو نحو ذلك، أو هو نشاط يقوم به الفاعل ويتمثل بإذاعة أخبار أوإشاعات كاذبة وكان من شأنها تغليط الرأي العام وتضليله[1]

حيث نص المشرع الجزائري في المادة 196 مكرر من قانون العقوبات"... كل من ينشر أو يروج عمدا بأي وسيلة كانت أخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة..." وهذا لإلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وكذلك نص على نشر الأخبار والإشاعات الكاذبة بإحدى طرق العلانية.

ومعيار الخبر الكاذب هي عدم صحة الخبر وسوء ويكون من شأنه إثارة الفزع والهلع بين المواطنين والمساس بالأمن العمومي والنظام العام، فالفعل في هذه الجريمة هو كل نشاط يرى بالعين أو يسمع بالأذن أو يلمس والمتمثلة في ترديد أقاويل أو أخبار كاذبة على أنها حقيقة ومطابقة للواقع.

ثانيا:الركن المعنوي:

يقصد به الحالة النفسية التي كان عليها الجاني أثناء ارتكابه الجريمة فهي تمثل الجانب الشخصي لها إذ لابد أن تصدر الجريمة عن إرادة صاحبها وترتبط بها ارتباطا وثيقا أي انصراف إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة[2]. ونتوصل من خلال ما سبق إلى أنه لكي تتحقق جريمة نشر الأخبار الكاذبة يجب توافر القصد الجنائي لدى الجاني، فهذه الجريمة تعد من الجرائم العمدية أي أنها لا تقع إلا عمدا وهذا ما يستفاد من عبارة"كل من ينشر أو يُروج عمدا" من نص المادة 196 مكرر من قانون العقوبات المعدل 06/20، أي المقصود ليس العلم فقط بمضمون العبارة بل المقصود بأن كل ما نشره غير مطابق للحقيقة وأن تتوافر لديه إرادة النشر.

ثالثا : ركن العلانية:

تقوم العلانية على أساس إعلان أو إذاعة أو نشر فكرة معينة للناس علما بمضمون هذه الفكرة وهذا ما جاء في نص المادة 196 مكرر".. كل ما ينشر أو يُروج عمدا بأي وسيلة..."، والمشرع الجزائري لم يحدد نوع الوسيلة المستعملة للنشر والترويج ولذلك فقد تكون عن طريق الكتابة أو تسجيل صوتي أو تصوير مقطع فيديو وغيرها من الوسائل حيث يمكن للجمهور معرفة الرأي و الفكرة المنشورة أو المُذاعة دون عائق.

رابعا:العلاقة السببية:

يقصد برابطة السببية ضرورة توافر رابطة بين سلوك الجاني والنتيجة الإجرامية بمعنى أن ارتكاب السلوك الإجرامي هو الذي أدى لوحده إلى حدوث النتيجة، أي أن يكون النشاط الإجرامي الذي يقوم به الجاني في إذاعة الأخبار والإشاعات الكاذبة هو السبب في تحقق النتيجة الإجرامية وهو تضليل وتغليط الرأي العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وبالتالي تكون النتيجة قد تحققت بفعل السلوك الإجرامي، والعلاقة

1- لحمر نبيل، مرجع سابق، ص 52.

2- زين ريهام، المصري سارة، ابراهيم رؤى، حرية تداول المعلومات – دراسة قانونية مقارنة – مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، 2011، ص 51.

السببية هنا تتحقق بين الفعل والنتيجة في جريمة بث الأخبار والإشاعات الكاذبة والمتمثلة في زرع الهلع والخوف بين الأفراد.

ونستنتج مما سبق أن توفر الأركان السابقة ضروري لقيام جريمة ترويج الأخبار الكاذبة، سيما ركن العلانية بأي وسيلة كانت يراد بها إبلاغ محتوى المعلومات الكاذبة والتي من شأنها الإضرار بالنظام العام.

الفرع الثاني: الجزاءات المترتبة على مُروّجي الأخبار الكاذبة

وضع المشرع الجزائري عقوبات صارمة تجمع بين الحبس والغرامة المالية لمروجي الأخبار الكاذبة والمغلوطة، ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بكافة أشكالها بغرض تداولها بين الأفراد لنشر الرعب والذعر في نفوسهم.

سلط المشرع الجزائري عقوبات جزائية على كل من يروج أو ينشر أخبار مغلوطة وزائفة بهدف إثارة الفوضى وزعزعة استقرار المجتمع، في نص المادة 196 مكرر من قانون العقوبات المعدل 06/20 بالحبس من سنة(1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج على أن تضاعف العقوبة في حالة العودة[1]، هذا وقد كانت تستخدم المادة 96 المعدلة من قانون العقوبات لمواجهة أي أخبار كاذبة حول فيروس كورونا قبل إقرار التعديل الأخير، والتي نصت على أنه يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 3600 دج إلى 36000 دج كل من يوزع أو يضع للبيع أو يعرض لأنظار الجمهور أو يحوز بقصد التوزيع أو البيع أو العرض بغرض الدعاية، منشورات أو نشرات أو أوراقا من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية، وإذا كانت الأوراق والمنشورات من مصدر أو وحي أجنبي فان عقوبة الحبس ترفع إلى خمس سنوات، وقد استخدمت السلطات الجزائرية هذه المادة القانونية قبل إقرار تجريم الأخبار الكاذبة صراحة وهذا لملاحقة مدير نشر ورئيس تحرير وصحافية بجريدة الصوت الآخر في 2 أفريل 2020 بعد نشر تقرير شكك في صحة تحاليل أجراها معهد باستور تخص مصابين بفيروس كورونا.

وما يُمكن ملاحظته أن المشرع الجزائري لم يُقدم تعريفا للأخبار الكاذبة وترك المجال مفتوح لسلطة القاضي التقديرية، وبالنسبة للعقوبات المنصوص عليها في المادة 196 مكرر كان من الأفضل وضع آليات للتأكد من الأخبار المشكوك فيها، فهي بالأخير صادرة من وسائل الاتصال الحديثة التي تعتبر في كثير من الأحيان كمصادر للأخبار.

تفاقم ظهور الأخبار الكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي في الجزائر تزامنا مع انتشار فيروس كورونا والتي أدت إلى نشر القلق والخوف وخرق النظام العام، وتفاديا لإلحاق الضرر بالمصلحة العامة فقد تصدت السلطات الداخلية والممثلة في الأمن الوطني والدرك الوطني لمُروّجي الأخبار الكاذبة وفقا للآليات التي حددها القانون.

وقد تعددت أشكال نشر المحتويات الزائفة والأخبار الكاذبة سواء عن طريق تركيب الفيديوهات حول وباء كورونا أو عن طريق ترويج صور لحالات مرضية عادية، ويربطها بالإصابة بالوباء في تهويل خطير لعدد

1- قانون 20-06 المؤرخ في 28 أفريل 2020 يعدل ويتمم الأمر 156/66 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

الإصابات وخرق فاضح لحقوق المرضى وهناك من انتحلوا صفة أطباء وممرضين، في حين قام البعض الآخر نشر صورا وأسماء محلات عمومية وشركات اقتصادية حيوية ومؤسسات سياحية بدعوى أنها سجلت حالات استنفار بسبب فيروس كورونا مما أثر سلبا على نشاط وحيوية تلك المؤسسات، وهنا يروج لأخبار مضللة لزرع القلق والتوتر مثل ندرة المواد الغذائية الأساسية ما شجع التجار على الاحتكار والمضاربة ودفع المواطنين إلى التهافت لإقتنائها بطريقة غير عقلانية.

ونذكر على سبيل المثال القضية الأولى التي عالجتها مصالح الدرك الوطني بوهران بنشر مقطع فيديو عبر صفحة في مواقع التواصل الاجتماعي"فيسبوك"، حاملة لاسم "الجزائر لايف" يتضمن ادعاءات امرأة بأن أشخاصا كانوا تحت الحجر الصحي بالمركب السياحي"الأندلسيات" المتواجد بدائرة عين الترك قد غادروا المركب قبل استكمال فترة الحجر الصحي المحددة بخمسة عشر يوما،وتم التحقيق في القضية وأسفر عن تحديد هوية المعنية والمسماة "أ.م" وتم توقيفها وتقديمها أمام الجهات القضائية المختصة،بتهم عرض لغرض الدعاية لمنشورات من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية[1].

فيما تعلقت إحدى القضايا بقيام أحد الأشخاص بنشر معلومات كاذبة عبر الفايسبوك بخصوص وفاة شخص بفيروس كورونا،حيث تم توقيفه وتقديمه أمام الجهات القضائية التي أمرت بإيداعه الحبس المؤقت بتهمة المساس بسلامة الوحدة الوطنية بعدما تأكد توفر النية الإجرامية لإحداث الهلع وترويع المواطنين.

ناهيك عن الإشاعة التي روّجها أحد الأشخاص حول غلق محطات الوقود جراء انتشار فيروس كورونا ما تسبب في استياء وقلق شديدين للمواطنين، وفور انتشارها عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي توافد عدد كبير من الناس أمام محطات الوقود مُشكلين طوابير هائلة ما أدى إلى الازدحام وعرقلة السير المروري وتم القبض على مُروج هذه الأخبار الكاذبة وإحالته على المحكمة، في حين فندت شركة نفطال الخبر وأصدرت بيان تضمن طمأنة الزبائن بخصوص وفرة المنتجات البترولية بصفة دائمة على مستوى شبكتها الوطنية عبر كامل التراب الوطني[2].

ولمحاربة هذه الظاهرة التي عرفت رواجا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة ومع ظهور وسائل الاتصال الحديثة التي ساهمت بدورها في زيادة انتشارها، يجب تكاثف جميع الجهود من مصالح الأمن والدرك الوطني والقضاء للتصدي لها خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها الجزائر بظهور وباء كورونا على غرار دول العالم، حتى الفرد هو طرف مهم في هذه المعادلة وعليه أن يتحلى بقدر كبير من المسؤولية والوعي وأن يدرك أن نشر ومشاركة الغير بمعلومات وأخبار دون أن يكلف نفسه عناء التأكد من صحتها قد ساهم بطريق غير مباشر في إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

20- باشوش نوارة، هذه تهمة كل من ينشر أخبار كاذبة وفيديوهات مفبركة عن كورونا، جريدة الشروق، العدد 6454، 2020، ص 05

21- باشوش نوارة، مرجع سابق،ص06.

خاتمة:

يتضح مما سبق أننا اليوم في زمن سرعة العصر الرقمي وأصبحنا نتعرض يوميا لكم هائل من المعلومات والأخبار وهذا التدفق الهائل للمعلومات، جعل الكثير منا لا يتأكد من صحة مصدرها بالإضافة إلى مشاركتها مع الغير، وتمثل الأزمات والظروف الاستثنائية ذروة زيادة انتشار الأخبار الكاذبة والمضللة حيث يستغل مروجيها فرصة انشغال السلطات المعنية بمعالجة الأزمة المستجدة في حين يقومون بنشر معلومات كاذبة ومغلوطة حولها لترهيب الناس وترويعهم، مثلما يحدث حاليا بالجزائر فبعد ظهور فيروس كورونا برزت معه العديد من الإشاعات والأخبار الكاذبة وبشكل كبير مما أثرا سلبا على على الفرد والمجتمع ككل ملحقا أضرار بالنظام العام والأمن العمومي.

وتزايدت مخاوف العديد من الخبراء والمختصين القانونيين من مدى تأثير هذا النوع من الأخبار على مختلف الأصعدة فالأمر لا يقتصر على الفرد فقط بل أصبحت خطرا يهدد الحكومات و أنظمة الحكم، مما جعلهم يدعون إلى ضرورة تشريع قانون يُجرّم فعل ترويج الأخبار الكاذبة وهذا للتصدي لها.

وعليه قام المشرع الجزائري بنص مواد قانونية تُجرّم مُروّجي نشر الأخبار الكاذبة ضمن تعديل قانون العقوبات رقم 06/20 ، حيث سلط عقوبات صارمة على فاعليها للحد على الأقل من انتشارها.

وقد توصلنا بعد هذه الدراسة إلى **النتائج التالية**:

- عدم وجود رقابة مهنية وقانونية كافية على ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي تتماشى والتطور التكنولوجي الهائل و السريع.

- الآثار السلبية للأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة في تغليط الرأي العام والأضرار بالمصلحة العامة وإسهام منصات التواصل الاجتماعي في ترويجها.

- تقليص دور الإعلام الرسمي في تقديم الأخبار والمعلومات بشكل دوري وسريع في ظل صعود رهيب للإعلام الجديد في نشر المعلومات وترويجها.

- تأخر المشرع الجزائري في سن نصوص قانونية تدين صراحة مُروّجي الأخبار الكاذبة بطريقة علانية تسبب في وقت سابق في نشر العديد من الأخبار الزائفة والمضللة في مختلف الأزمات السابقة.

- نقص الوعي لدي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بقيامهم بنشر أخبار ومعلومات على منصاتهم مع مشاركتها مع الغير دون التأكد من صحتها.

- اعتبار جريمة نشر الأخبار الكاذبة من الجرائم المستمرة وهذا حسب طبيعة تكوينها ولاستمرار الحالة الجنائية فترة من الزمن وتأثيرها الذي يدوم مدة معينة منذ نشرها وترويجها.

وبعد دراسة هذا الموضوع نتقدم ببعض **الاقتراحات** التي نراها مفيدة للتصدي للظاهرة وهي كما يلي:

- تفعيل دور الصحفيين في وسائل الإعلام الرسمي من خلال مواكبة آخر الأخبار والمعلومات بصفة سريعة وإيصالها للمواطنين في الوقت المناسب لكسب ثقتهم ويكون بمثابة مصدر موثوق فيه لتلقي المعلومات.

- نشر الوعي لدى الأفراد بخطورة نشر الأخبار الكاذبة و مدى تأثيرها السلبي على النظام العام والأمن العمومي وضرورة البحث عن صدقها من عدمها قبل تداولها على منصات التواصل الاجتماعي.

- العمل على تفعيل آليات رقابية رقمية على مستوى شبكات الانترنيت للمساهمة في التقليل من انتشار الأخبار الزائفة في منصات التواصل الاجتماعي.

- يجب على المشرع الجزائري تدارك إغفاله لعدم تقديمه تعريفا لمصطلح الأخبار الكاذبة، وترك اللُبس عمّا يشابهها من مصطلحات ومفاهيم، وسلطة تقديرية واسعة للقاضي فيما إذا كانت الأخبار التي لديه تعد أخبارا كاذبة أو غيرها.

- تكوين أفراد متخصصين في المجال الرقمي والمعلوماتي لتتبع مصدر الأخبار المزيفة وبالتالي الكشف عن مُروّجيها وهذا باستعمال تقنيات بحث رقمية متطورة.

قائمة المراجع:

النصوص القانونية:

-قانون 20-06 المؤرخ في 28 أفريل 2020 يعدل ويتمم الأمر 156/66 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

الكتب:

- أبو النصر سامية، الاعلام والعمليات النفسية في ظل الحروب المعاصرة واستراتيجية المواجهة، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010.

- عبد الرحمان عمار، جمهورية الفايسبوك، دار بغدادي للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2014 .

- زين ريهام، المصري سارة، ابراهيم رؤى، حرية تداول المعلومات - دراسة قانونية مقارنة -، القاهرة مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة،2011.

-كلود يونان، التضليل الكلامي وآليات السيطرة على الرأي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

الرسائل والمذكرات:

- بن مزهر صالح الشمري اسماعيل، الإشاعة في الصحافة الالكترونية العربية وتأثيراتها على المجتمع، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017 .

- عبد الهادي صبرينة، أثر خصائص مواقع التواصل الاجتماعي في القيم المختلفة لدى الشباب في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2019.

- مفضي الشمري أحمد محمود، اعتماد الصحفيين الكويتيين على تويتر كمصدر للمعلومات حول قضايا الفساد، رسالة دكتوراة، كلية الاعلام، قسم الصحافة جامعة اليرموك،2017 .

- أكحيل رضا عيد حمودة، الشائعات في المواقع الإخبارية الأردنية وتأثيرها الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام،الأردن،2015.

المقالات:

- آسبلوند اريك، بورون نيل، قريشي س.بي ليمو آندرو، وسائل التواصل الاجتماعي - دليل عملي للهيئات المعنية بالإدارة الانتخابية-، 2015.

- الديلمي عبد الرزاق، اشكاليات الأخبار المفبركة وتأثيرها في تشكيل الرأي العام، دراسات اعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

- أبوعرقوب عمر، الأخبار الكاذبة تغريد داخل السرب، مجلة الصحافة، العدد 13،2019.

- بوخاري مليكة، الأخبار المغلوطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في أحداث احتجاجات السترات الصفراء بفرنسا، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد 09، 2019.

- باشوش نوارة، هذه تهمة كل من ينشر أخبار كاذبة وفيديوهات مفبركة عن كورونا، جريدة الشروق العدد 6454،2022 .

- عباس عبد العزيز ابراهيم صفاء، الاشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد 08، العدد 20،2019 .

- لمر نبيل، الأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وآثارها على اتجاهات الرأي العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2020.

- يساري سناء، إعلام الأزمة الخليجية للأخبار المزيف، تقرير لمركز الدوحة لحرية الإعلام، قطر، 2017.

النصوص القانونية:

- قانون 20-06 المؤرخ في 28 أفريل 2020 يعدل ويتمم الأمر 156/66 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات .